المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

12/12/2013

مجلس اليازمي الوحيد الذي هنأ الرياضي

12491

علمت «أخبار اليوم» أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بعث برسالة تهنئة إلى خديجة الرياضي، بمناسبة فوزها بجائزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لهذه السنة. ليكون بذلك المجلس الوطني المؤسسة الرسمية الوحيدة التي هنأت الرئيسة السابقة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان على فوزها بهذه الجائزة.

وأشادت رسالة المجلس بالدور الذي لعبته الرياضي في دعم الحريات والحقوق ومسيرتها النضالية من أجل العدالة الدولية.

وكانت الرياضي أكدت، في تصريحات صحفية، أنها لا تلتفت لردود الفعل الرسمية تجاه الجائزة التي حصلت عليها، معتبرة أن تهنئة المؤسسات الرسمية ستعكس تناقضا كبيرا في مواقفها تجاهها.

المنتدى العالمي لحقوق الإنسان يواصل أشغاله ببرازيليا بمشاركة مغربية

7100/2

افتتحت، مساء أول أمس الثلاثاء بالعاصمة البرازيلية، برازيليا، أشغال المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بحضور العديد من الوفود من مختلف بلدان العالم، من بينها المغرب.

ويشارك المغرب في هذا المنتدى، المنظم بمبادرة من كتابة حقوق الإنسان بالرئاسة البرازيلية، بوفد هام يضم، على الخصوص، ممثلين عن المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان وعن أحزاب سياسية وبرلمانيين وفعاليات مدنية وحقوقية ونقابية وضحايا لخروقات حقوق الإنسان بتندوف وباحثين وإعلاميين.

ويتوفر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في إطار أنشطة هذا المنتدى، على رواق يعرض من خلاله العديد من منشوراته التي تقدم التجربة الحقوقية المغربية.

وقد تميزت الجلسة الافتتاحية لهذا المنتدى، التي حضرها سفير المملكة ببرازيليا، العربي مخارق، بتكريم الرئيس الجنوب الإفريقي الراحل، نيلسون مانديلا، الذي توفي الخميس الماضي عن سن 95 عاما.

وأكد نائب الرئيسة البرازيلية، ميشال تامر، في كلمة بالمناسبة، أن بلاده تولي أهمية كبيرة لحقوق الإنسان لأنها عانت في فترة الحكم العسكري من العديد من الخروقات في هذا المجال، مشددا على أهمية تنظيم المنتدى، الأول من نوعه، بشكل سنوي سواء في البرازيل أو في أي بلدا آخر.

كما أشاد المسؤول البرازيلي، في السياق ذاته، بشجاعة ونضال الرئيس الجنوب إفريقي الراحل ضد نظام الميز العنصري ببلاده، وكفاحه من أجل إقرار نظام ديمقراطي وعادل.

وفضلا عن الجلسات العامة، التي ستركز على ثلاثة محاور رئيسة تهم «حقوق الإنسان كشعار لكفاح الشعوب»، و«عولمة حقوق الإنسان في سياق يتسم بالخروقات»، و«شمولية حقوق الإنسان»، سيشهد المنتدى تنظيم ورشات عمل ومؤتمرات لمناقشة آليات تعزيز حقوق الإنسان عبر العالم والتحديات المطروحة في هذا الصدد.

ويروم المنتدى، الذي تتواصل أشغاله إلى غاية يوم غد الجمعة، خلق فضاء للنقاش العمومي حول حقوق الإنسان، حيث ينتظر أن يطرح الفاعلون في المجال الحقوقي قضايا تهم احترام الاختلافات وتقليص الفوارق الاجتماعية ومحاربة كافة أشكال خروقات حقوق الإنسان.

كما تشمل أنشطة هذا اللقاء، الذي يحضره مشاركون من أزيد من 80 بلدا، تنظيم ندوات ولقاءات تتناول، بالخصوص، مواضيع تتمحور حول «التواصل وحقوق الإنسان»، و«الدفاع عن حقوق الإنسان والتصدي للخروقات»، و«من أجل ثقافة لحقوق الإنسان» و«حقوق الإنسان والتعبئة الاجتماعية»، و«حقوق الإنسان في عالم الشغل».

اتفاقية بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان وجامعة محمد الأول من أجل تعزيز ثقافة حقوق الإنسان

2/7105

تم، أول أمس الثلاثاء بوجدة، توقيع اتفاقية شراكة وتعاون بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وجامعة محمد الأول بوجدة، بهدف استثمار وتوظيف الإمكانيات المتاحة والوسائل المتوفرة للمساهمة في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان وترسيخ قيمها، وكذا تطوير الفكر الحقوقي وإثراء الحوار التعددي حول حقوق الإنسان والمواطنة والديمقراطية.

وتهدف هذه الاتفاقية، التي وقعها كل من رئيس الجامعة عبد العزيز صادوق، ورئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بوجدة – فجيج محمد العمرتي، بمناسبة اللقاء الدراسي المنظم حول موضوع «الهجرة واللجوء بالمغرب..نحو مقاربة جديدة»، إلى تعزيز أواصر التعاون ومأسسة قنوات وآليات الانفتاح المتبادل والعمل المشترك بين الطرفين.

كما تروم الاتفاقية الاستثمار الجيد للخبرات والكفاءات المتوفرة لدى الطرفين والتجارب التي راكماها في مجال تخصصهما وتوظيفها الأمثل لتحقيق الأهداف المشتركة، بالإضافة إلى تعزيز انفتاح الجامعة على محيطها الاجتماعي والمؤسساتي والمجلس على الفاعلين المعنيين بقضايا حقوق الإنسان والمواطنة على الصعيدين الوطني والجهوي.

وتنص الاتفاقية أيضا على تدعيم المبادرات الفردية والجماعية الهادفة إلى النهوض بالفكر الحقوقي والبحث الميداني المتصل بحقوق الإنسان في شمولية مضامينها وفئاتها، وكذا التعاون بين الطرفين من أجل وضع مشاريع وبرامج عمل مشتركة في جميع المجالات التي تشملها هذه الاتفاقية وبذل جهودها حسب الإمكانيات المتاحة لتنفيذها وإنجازها وترصيدها.

كما تتوخى الاتفاقية إحداث كرسي بجامعة محمد الأول متخصص في دراسات «الهجرة واللجوء وحقوق الإنسان»، يحدد له برنامج علمي سنوي ويهدف إلى المساهمة في تعزيز وتطوير البحث العلمي، بالإضافة إلى التشاور والتنسيق بين الطرفين بهدف إحداث تكوينات متخصصة في حقوق الإنسان، وإنشاء مركز جهوي للتوثيق والإعلام في مجال حقوق الإنسان والمواطنة، وكذا التعاون في تنظيم الندوات والملتقيات العلمية.

وأكد العمرتي، في تصريح للصحافة بالمناسبة، على أهمية هذه الاتفاقية في تعزيز سبل التعاون والتنسيق في المجالات ذات الاهتمام المشترك بين الجانبين خاصة في ما يتعلق بالنهوض بثقافة حقوق الإنسان والرقي بها وتعزيزها وإقامة أنشطة مشتركة وتبادل الوثائق والإصدارات، فضلا عن الاشتغال على برامج مشتركة فيما يخص التربية على حقوق الإنسان وقيم المواطنة والنهوض بها في الوسط الجامعي.

من جهته، اعتبر عبد العزيز صادوق أن هذه الاتفاقية ستمكن عشرات الطلاب بالجامعة من الاستفادة في مجال النهوض بحقوق الإنسان وترسيخ روح المواطنة، وكذا دعم أنشطتهم وبحوثهم في هذا المجال.

الحركة
ALHARAKA
لسان الحركة الشعبية

في مجال تعزيز ثقافة حقوق الإنسان

توقيع اتفاقية شراكة وتعاون بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان وجامعة محمد الأول

2/7975

تم، أول أمس بوجدة، توقيع اتفاقية شراكة وتعاون بين المجلس الوطني لحقوق الانسان، وجامعة محمد الأول بوجدة، بهدف استثمار وتوظيف الإمكانيات المتاحة والوسائل المتوفرة للمساهمة في تعزيز ثقافة حقوق الانسان وترسيخ قيمها، وكذا تطوير الفكر الحقوقي وإثراء الحوار التعددي حول حقوق الانسان والمواطنة والديمقراطية. وتهدف هذه الاتفاقية، التي وقعها كل من رئيس الجامعة السيد عبد العزيز صادوق، ورئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بوجدة - فجيج السيد محمد العمرتي ، بمناسبة اللقاء الدراسي المنظم حول موضوع «الهجرة واللجوء بالمغرب..نحو مقاربة جديدة»، إلى تعزيز أواصر التعاون ومأسسة قنوات وآليات الانفتاح المتبادل والعمل المشترك بين الطرفين.

تروم الاتفاقية الاستثمار الجيد للخبرات والكفاءات المتوفرة لدى الطرفين والتجارب التي راكماها في مجال تخصصهما وتوظيفها الأمثل لتحقيق الأهداف المشتركة، بالإضافة إلى تعزيز انفتاح الجامعة على محيطها الاجتماعي والمؤسساتي والمجلس على الفاعلين المعنيين بقضايا حقوق الإنسان والمواطنة على الصعيدين الوطني والجهوي.

وتنص الاتفاقية أيضا على تدعيم المبادرات الفردية والجماعية الهادفة إلى النهوض بالفكر الحقوقي والبحث الميداني المتصل بحقوق الانسان في شمولية مضامينها وفئاتها، وكذا التعاون بين الطرفين من أجل وضع مشاريع وبرامج عمل مشتركة في جميع المجالات التي تشملها هذه الاتفاقية وبذل جهودها حسب الامكانيات المتاحة لتنفيذها وإنجازها وترصيدها.

كما تتوخى الاتفاقية إحداث كرسي بجامعة محمد الأول متخصص في دراسات «الهجرة واللجوء وحقوق الإنسان»، يحدد له برنامج علمي سنوي ويهدف إلى المساهمة في تعزيز وتطوير البحث العلمي، بالإضافة إلى التشاور والتنسيق بين الطرفين بهدف إحداث تكوينات متخصصة في حقوق الإنسان، وإنشاء مركز جهوي للتوثيق والإعلام في مجال حقوق الإنسان والمواطنة، وكذا التعاون في تنظيم الندوات والملتقيات العلمية.

وأكد العمرتي، في تصريح للصحافة بالمناسبة، على أهمية هذه الاتفاقية في تعزيز سبل التعاون والتنسيق في المجالات ذات الاهتمام المشترك بين الجانبين خاصة في ما يتعلق بالنهوض بثقافة حقوق الإنسان والرقي بها وتعزيزها وإقامة أنشطة مشتركة وتبادل الوثائق والإصدارات، فضلا عن الاشتغال على برامج مشتركة فيما يخص التربية على حقوق الانسان وقيم المواطنة والنهوض بها في الوسط الجامعي.

من جهته، اعتبر عبد العزيز صادوق أن هذه الاتفاقية ستمكن عشرات الطلاب بالجامعة من الاستفادة في مجال النهوض بحقوق الإنسان وترسيخ روح المواطنة، وكذا دعم أنشطتهم وبحوثهم في هذا المجال.

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

الصبار: توصيات الهجرة واللجوء أخذت طريقها نحو التفعيل

قال محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الثلاثاء بالجزائر العاصمة، إن توصيات المجلس بخصوص الهجرة واللجوء بدأت تأخذ طريقها نحو التفعيل.

وأوضح الصبار في عرض أمام ندوة دولية حول موضوع "تدبير تدفقات الهجرة المختلطة"، أن تفعيل هذه التوصيات انطلق مع تقديمها خلال الأسبوع الأول من شهر شتنبر الماضي، تلاه إصدار بيان للديوان الملكي يذكر بأخذ صاحب الجلالة الملك محمد السادس علما بتوصيات المجلس وبدعوته إلى نهج مقاربة شمولية وإنسانية تلتزم بمقتضيات القانون الدولي وتتبنى التعاون متعدد الأطراف، ثم ترؤس جلالة الملك لاجتماع بحضور رئيس الحكومة وعدد من الوزراء دعاهم فيه إلى تفعيل التوصيات بتنسيق مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وتضمن العرض ملخصا للتقرير الذي أنجزه المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب خلال سنة 2013 حول الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب من أجل المساهمة في إرساء سياسة جديدة للهجرة، مع تقديم سريع للإجراءات الأولى المنجزة إلى غاية لتفعيل التوصيات الصادرة عن المجلس.وتجسيدا لتفعيل هذه التوصيات، أشار الصبار إلى افتتاح مكتب للاجئين وعديمي الجنسية تابع لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون، وإصدار وزارة التربية الوطنية، بتوصية من المجلس، لدورية تسهل ولوج أطفال المهاجرين للمدرسة العمومية، وتحديد فئات المهاجرين في وضعية غير قانونية التي تستفيد من التسوية الاستثنائية وشروط ذلك، والتي حدد تاريخها من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2014.

2938/3

ماء العينين: نزاع الصحراء يُطيل أمد المعاناة

انتقدت النائبة البرلمانية عن حزب العدالة والتنمية، آمنة ماء العينين اقتصار لجنة حقوق الانسان بالبرلمان البرازيلي، على استضافة سفير ما يسمى بالجمهورية الصحراوية وصحافية معادية للوحدة الترابية للمغرب، في حوار تفاعلي حول قضية الصحراء احتضنته برازيليا يوم الثلاثاء.

وقالت ماء العينين التي تشارك إلى جانب برلمانيين شباب في فعاليات المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بالبرازيل، إن موضوعا معقدا مثل موضوع الصحراء يتطلب بسط وجهات نظر مختلف الأطراف وأنه كان على المنظمين التواصل مع الجانب المغربي أيضا للحديث عن المنجزات التي راكمها المغرب في المجال التنموي والحقوقي بالصحراء وبغيرها من مناطق الوطن، والاستماع إلى جهوده في ايجاد حل نهائي للنزاع المفتعل حول صحرائه، خاصة أن البرازيل لا تعترف رسميا بالجمهورية الوهمية.

وأضافت ماء العينين في مداخلة أثارت غضب محمد العروسي ممثل البوليساريو، إن المغرب قدم مبادرة جادة لطي الملف تجلت في الحكم الذاتي، وباشر إصلاحات سياسية ودستورية رسخت الحقوق والحريات، وأنشأ المجلس الوطني لحقوق الانسان الذي فتح بدوره ثلاثة فروع له بجهات الصحراء تشتغل كلها وفق الآليات المعمول بها، مشيرة إلى استعداد المغرب لاستقبال كافة الهيآت والمنظمات والآليات الأممية المعنية بحقوق الانسان، ومذكرة بأن المغرب يستقبل هذه الايام فريق عمل أممي بخصوص الاعتقال التعسفي في الوقت الذي تعجز فيه هذه الآليات ولوج مخيمات تندوف بالجزائر.

كما أشارت النائبة نفسها، إلى المعاناة الانسانية التي تخلفها إطالة أمد النزاع المفتعل حول الصحراء، من خلال ما وصفتها بحالة الشتات التي تعيشها عدد من العائلات الصحراوية بين مخيمات تيندوف على تراب الجزائر والوطن الأم، داعية الحضور إلى زيارة المغرب للوقوف على جهود المغرب في قضية الصحراء ومقترحاته الجادة ومرونته في التعاطي مع الجميع لإنهاء هذا الموضوع.

http://hespress.com/permalink/96143.html

أوسع تغيير للبعثات الدبلوماسية المغربية في الخليج وأوربا

أوسع تغيير للبعثات الدبلوماسية المغربية في الخليج وأوربا

الرباط ـ عبدالحق بن رحمون

كشفت مصادر دبلوماسية مغربية أنه يتوقع قريبا الاعلان رسميا عن سفراء جدد، وتتداول عدة صالونات وكواليس سياسية عدد من الأسماء التي يمكن تعينها في المناصب الجديدة،.

وقال مصدر أنه يتوقع أن يتم تعيين السفراء الجدد من المقربين لحزب التجمع الوطني للأحرار مؤسس مجموعة G8.

كما كشف مصادر متطابقة أن أول السفراء الذين سيشملهم التغيير سفير المغرب بمدريد، كما سيشمل أيضا هذه التعيينات، البعثات الدبلوماسية في الخليج وأوروبا.

من جهة أخرى، أوضح مصدر حكومي أنه سيتم التداول بشأن التعيينات الجديدة والمصادقة على أعضائها في اجتماع مجلس الوزراء المقبل.

وفي إطار انفتاح المغرب وتفاعله مع آليات منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حل بالمغرب ، الحاج ماليك سو، رئيس مجموعة عمل الأمم المتحدة حول الاعتقال التعسفي الذي استقبلته أمس الأربعاء امباركة بوعيدة، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون .

وقال مصدر رسمي إن زيارة رئيس مجموعة عمل الأمم المتحدة حول الاعتقال التعسفي تأتي بدعوة من الحكومة المغربية، في إطار انفتاح المغرب وتفاعله مع آليات منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، من ناحية أخرى كانت مجموعة العمل قد التقت محجوب الهيبة، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان. وتضمنت أجندة زيارة رئيس مجموعة عمل الأمم المتحدة حول الاعتقال التعسفي للمغرب لقاءات مع عدد من الوزراء والمسؤولين الحكوميين، والمنظمات غير الحكومية وممثلي المجتمع المدني، وخاصة مع وزيري العدل والحريات والداخلية، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان. على صعيد آخر، وبالعاصمة الجزائرية أوضح أول أمس محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب، ، إن توصيات المجلس بخصوص الهجرة واللجوء بدأت تأخذ طريقها نحو التفعيل. مضيفا في عرض أمام ندوة دولية حول موضوع تدبير تدفقات الهجرة المختلطة ، أن تفعيل هذه التوصيات انطلق مع تقديمها خلال الأسبوع الأول من أيلول المنصرم. وتجدر الإشارة أن هذه الندوة التي اختتمت أمس الأربعاء نظمتها اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان بالجزائر، والمجلس الإيطالي للاجئين واتحاد القانونيين الإيطاليين من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان، والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ويهدف اللقاء الذي يشارك فيه ممثلون عن لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والعديد من المؤسسات الإفريقية لحقوق الإنسان، وكذا ممثلون عن منظمات ومؤسسات بالمنطقة المغاربية والاتحاد الأوروبي معنية أو فاعلة في مجال الهجرة واللجوء، إلى إيجاد حلول ملموسة وفعالة ومستدامة لرفع تحدي تدبير تدفقات الهجرة من خلال تبني مقاربة جماعية وشاملة ومتوازنة.

كما تحدث العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب عن أسباب تدفق الهجرة إلى المغرب منها العامل الاقتصادي، كانخفاض مستوى التنمية البشرية في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وتداعيات الأزمة الاقتصادية في أوربا، والعامل السياسي المتأثر بتدهور الأوضاع الأمنية في عدد من البلدان كساحل العاج وسوريا.

مضيفا أن المغرب عرف في الآونة الأخيرة توافد مهاجرين من دول آسيوية بعيدة كالصين والفلبين والنيبال، مما يشير إلى أن المغرب دخل في خانة الدول المعنية بعولمة التنقلات البشرية، موضحا أن عدد المقيمين الأجانب النظاميين بالمغرب بلغ نحو 78 ألف مهاجر في مقدمتهم الفرنسيون 22 ألف مهاجر.

من جهة أخرى وبنيويورك، تسلمت أول أمس خديجة الرياضي، الرئيسة السابقة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، جائزة الأمم المتحدة المتعلقة بقضية حقوق الإنسان لسنة 2013. وتجدر الاشارة أنه لم يعلن بعد رسميا تلقي خديجة الرياضي، تهنئة من العاهل المغربي الملك محمد السادس، كما جرت العادة في مثل هذه المناسبات حينما تحصد شخصية مغربية جائزة كبيرة وعالمية.

وسلم نائب الأمين العام للأمم المتحدة جان إلياسون الجائزة إلى خديجة الرياضي، وكذا إلى الفائزين الآخرين، خلال حفل أقيم بمقر الأمم المتحدة بمناسبة تخليد اليوم العالمي لحقوق الإنسان.

وكانت لجنة الانتقاء التابعة للأمم المتحدة بجنيف أشارت، خلال الإعلان عن نتائج الفائزين بهذه الجائزة الجمعة المنصرم ، إلى أن خديجة الرياضي معروفة بدورها الطليعي في مجال مكافحة الإفلات من العقاب، والمساواة الكاملة بين الرجل والمرأة، وحرية التعبير.

وأضافت اللجنة أن المناضلة المغربية منسقة لشبكة من 22 منظمة غير حكومية فاعلة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان بالمغرب.

وتضم قائمة المتوجين بالجائزة أيضا الموريتاني بيرام داه عبيد الناشط في مجال مكافحة الرق، وأبوك هيلمنجيتا من كوسوفو، وهي مناضلة في مجال حقوق الأشخاص قصار القامة، وليزا كوبينن من فنلندا، الرئيسة الفخرية للاتحاد العالمي للصم.

كما تضم القائمة المحكمة العليا بالمكسيك، وملالا يوسفزاي الشابة الباكستانية التي تعرضت لمحاولة اغتيال بينما كانت تناضل من أجل تمدرس الفتيات

المجلس الوطني لحقوق الانسان يغني المكتبة المغربية بإصدارات جديدة و متميزة

في إطار مهامه المتمثلة في السعي، بكل الوسائل الملائمة، في مجال المساهمة في النهوض بثقافة حقوق الإنسان وإشعاعها، أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان ثلاثة كتب جديدة هي:

"في التأسيس الفلسفي لحقوق الإنسان" : نصوص مختارة (261 صفحة) من إعداد وترجمة الأساتذة محمد سبيلا، عبدالسلام بنعبدالعالي ومصطفى لعريصة، بشراكة مع دار توبقال للنشر، ويستحضر المؤلف العمق الفكري والأساس الفلسفي اللذين يشكلان قاعدة هذه المنظومة وبمنحانها بعدها الكوني، وقد آثر المجلس، عبر هذا المؤلف، فسح المجال لأصوات متعددة ومن خلالها لمصادر ثقافية وحضارية متنوعة، وهو تعدد وتنوع يفسران المسيرة الطويلة والشاقة للمجموعات البشرية وهي تسعى للحصول على حقها في " الحق " وإغناء سلسلة الحقوق (والواجبات أيضا) وفق قيم الحياة العصرية الديمقراطية روحا ومنهجا. والهدف الأساس للكتاب هو فسح المجال للقارئ لإعمال الفكر وممارسة " الحق في التفكير" ودفعه إلى تبين اختلافات وجهات النظر، والتماس طريق يقوده أيضا إلى إدراك ما يطرحه مفهوم حقوق الإنسان من إشكالات فلسفية، وصعوبات نظرية.

العدالة الانتقالية والتحولات السياسية في المغرب: تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة، للأستاذ كمال عبداللطيف (41 صفحة)، وهو عبارة عن نصوص مترابطة تتجه لبناء جملة من المعطيات والمواقف في موضوع العدالة والعدالة الانتقالية حيث يتوقف المؤلف عند كيفيات تمظهر المفهوم في تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة المغربية، ويراوح كمال عبداللطيف في عملية البناء بين توجهين منهجيين اثنين، يعتني في الأول منهما بمفهوم العدالة وكيفيات تحوله في الفكر المعاصر. ويتجه في الثاني، للاقتراب من نتائج تجربة المغرب في باب العدالة الانتقالية. يعتمد المؤلف في عمليات مقاربته على محصلة تجارب الانتقال الديمقراطي، كما تبلورت في العقود الأخيرة من القرن الماضي، في كل من أوروبا وأمريكا اللاتينية وجنوب إفريقيا ليرسم، انطلاقا منها، الملامح الكبرى للمرجعيات النظرية والسياقات التاريخية والسياسية التي حددت لمفهوم العدالة الانتقالية الدلالة والأفق.

"البالا والفاس"، ديوان زجلي للراحل عبد الله ودان، من تنسيق وتقديم الأستاذ حسن بحراوي. من خلال تقديمه لهذا الديوان الزجلي يستحضر حسن بحراوي ذكرى عبدالله ودان، الذي برز في الأوساط الطلابية المغربية خلال النصف الثاني من السبعينات في تزامن مع بروز حركة شعرية طلابية شهدتها كلية الآداب بالرباط، حيث اشتهر عبدالله ودان في الأوساط الطلابية بعدد من المدن المغربية بقصائد لاقت الكثير من الترحيب في اللقاءات والقراءات الطلابية، بل أتيح لكثير من هذه القصائد، بعد انتقال عبدالله ودان إلى فرنسا أواخر السبعينات، لمتابعة دراسته في تخصص الأنتربولوجيا، أن تتحول إلى أغاني ملتزمة حيث أصبحت شعارا لمرحلة ساخنة عاشها الطلاب في فضاءات عدد من الجامعات المغربية. يرصد حسن بحراوي، في تقديمه للديوان، مسار الزجال عبر ثلاث مراحل أرخت لتحولات إبداع عبدالله ودان ليخلص إلى أن الوفاء للوطن والإنصات لنبض الاحتقانات التي تخترقه والاهتزازات التي تتناوب عليه هو السبيل الذي قاد الزجال إلى معانقة قضايا تشغل العموم. ويأتي هذا الإصدار في إطار عمل المجلس في مجال حفظ الذاكرة عموما والذاكرة الثقافية بشكل خاص.

ويحمان: خسئ إدريس اليزمي ومن لف لفه كصهيوني صغير

أكد رئيس المرصد المغربي لمناهضة التطبيع مع الكيان الصهيوني، أحمد ويحمان، القيادات السياسية والنقابية والحقوقية بالمغرب رحبت بمقترح قانون يقضي بتجريم التطبع مع الكيان الصهيوني، معتبرا أن ذلك ليس بغريب على الشعب المغربي الذي يعتبر القضية الفلسطينية قضية وطنية.

وهاجم ويحمان، في حوار مع "الرأي"، رئيس مجلس الطوائف اليهودية في مدينتي مراكش والصويرة، جاكي كوديش، الذي قال أن "هذا القانون ليس أمامه أي حظ حتى يمر في البرلمان، كما أن الملك لن يسمح بذلك"، وقال ويحمان، في هذا الصدد، أن جاكي كوديش، عندما يقول مثل هذا الكلام لم يبق رئيسا للطائفة اليهودية، وبالتالي تجب محاسبته من قبل المغاربة، ومن قبل المؤسسات، ومن قبل القضاء المغربي، لأنه يدعم المجازر الصهيونية عندما يدعم التعاطي مع الكيان الصهيوني، ويقوم بمواجهة مقترح قانون بتجريم مجازره والتطبيع مع الصهاينة.

وحول التأخر في الكشف عن أسماء المطبعين مع الكيان الصهيوني، والذي سبق أن قال المرصد أنه سيقوم به، أشار ويحمان أن الأمر ما زال مطروحا، لكن المكتب التنفيذي للمرصد ارتأى التريث والتثبت بهذا الشأن، مؤكدا أن هناك من المطبعين من راجع نفسه وندم على تطبيعه.

رئيس المرصد المغربي لمناهضة التطبيع شن أيضا هجوما شرسا على الرئيس الحالي للمجلس الوطني للحقوق الإنسان، قائلا :"خسئ إدريس اليزمي ومن لف لفه كصهيوني صغير"، ووصفه بـ "بوق صهيوني في المغرب، يدعو كغيره من هذه الأدوات الصغيرة في المشروع إلى تزكية المجازر الصهيونية".

وقال ويحمان أنه "في الوقت الذي يصرف فيه إدريس اليزمي أموالا عامة كرئيس لمؤسستين دستوريتين، يرفض استقبال أبناء الشهداء من ضحايا سنوات الرصاص"، مضيفا "أشرفت شخصيا على إدخال ثلاثة منهم على الأمين العام محمد الصبار بعد أن رفض إدريس اليزمي استقبالهم"، وتابع "ففي الوقت الذي يرفض استقبال أبناء الشهداء لتسوية وضعيتهم، كما يلزمه القانون بذلك باعتبار أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان استمرار لتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، يذهب اليزمي ليسوق للصهيونية والتطبيع وتمتين روابط العلاقة والصداقة مع القتلة الصهاينة. هذا ما لا يقبل على الإطلاق"، حسب قول المتحدث.

نص الحوار:

وافقت خمس فرق برلمانية على تبني مشروع قانون لتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني، فما مصير هذا المشروع، وما هي المراحل التي قطعها؟

بالنسبة للمشروع، فبطبيعة الحال المرصد صاغ نص مقترح وتقدم به إلى مختلف الفرق البرلمانية، وعقد بشأنه لقاءات مع القيادات والأحزاب السياسية والنقابية والجمعوية الفاعلة في المجالين السياسي والحقوقي المغربي، وحظي بتبني خمس فرق برلمانية، ما يؤكد أن المقترح يحظى بترحيب الأغلبية المريحة، وبالتالي فهو في حكم المصادق عليه حتى قبل أن يمر بالمسطرة المتبعة في البرلمان.

وهذا شيء ليس بغريب، لأن الشعب المغربي كله يعتبر القضية الفلسطينية قضيته الوطنية، كما عبر عن ذلك من خلال عدة شعارات في مسيراته المليونية بمناسبات لها علاقة بالقضية الفلسطينية، إدانة للمجازر والمحارق الصهيونية من جهة، وتأكيدا على ارتباطه بالقضية من جهة أخرى، لأن الشعب المغربي كما عبر في شعاراته يقول بأن المقاومة أمانة والتطبيع خيانة، وبالتالي فإن أي تعاط على أي مستوى كان مع الكيان الصهيوني هو تزكية لمجازر الإرهاب الصهيوني، وهو طعن من الخلف للشعب الفلسطيني المغصوب من حقه والمهجر من أرضه.

والقانون اتخذ طريقه وبالتالي فهو بالمطلق ووفق المنطق سيحظى بأصوات الأغلبية الساحقة من البرلمانيين، وفضلا عن هذا فالقوى السياسية خارج المؤسسات والفعاليات الجمعوية والنقابية التي عقدنا معها اجتماعات تدعم المقترح القانوني كذلك.

http://www.alraiy.com/index.php/2013-07-12-13-54-47/article/5909.html

سبق أن أعلنتم في ندوة صحفية عن عزمكم الكشف عن معطيات مثيرة تتعلق بالإعلان عن أسماء مطبعين غير معروفين عن طريق محاضر وصور توثيقية، وأكدتم أنكم لن تتهيبوا إطلاقا من المسؤولية في هذا المجال، فهل سيتضمن التقرير السنوي الأول للمرصد لائحة بأسماء مطبعين غير معروفين أو غير معلنين؟

لا أخفيك أنني داخل المكتب التنفيذي مع الرأي الذي يقول بنشر هذه الأمور منذ الندوة الصحفية وحتى قبلها، لكن لأننا نشتغل بروح المؤسسة فلا يمكن لأي شخص، ولو كان رئيساً، كما هو وضعي القانوني، لا يمكن له أن يبادر من تلقاء نفسه، ولذلك انضبطت للتوجه العام داخل المكتب الذي قضى بالتريث في الدراسة، وهذا الطرح وجيه كذلك، لأن هناك من يطرح داخل المكتب التنفيذي للمرصد هذا الأمر عملا بأمره تعالى بالستر وعدم الفضح، حيث هناك من سقط في التطبيع وندم عن ذلك، ونحن نقبل النقد الذاتي والندم، لأنه من تاب تاب الله عليه.

ولذلك فالذين سقطوا هذه السقطة وندموا فلن نكشف أسماءهم، ونحن ندعو كل الذين سقطوا أن يندموا ويعبروا عن ذلك، ولن نكشف عنهم لكن الذين يصرون على الفاحشة فسنفضحهم وللشعب المغربي أن يتصرف معهم.

صرح رئيس مجلس الطوائف اليهودية في مدينتي مراكش والصويرة "جاكي كوديش" بأن «هذا القانون ليس أمامه أي حظ حتى يمر في البرلمان، كما أن الملك لن يسمح بذلك»، فما تعليقكم؟

هذا شيء مضحك أولا، ثم نحن في المرصد لم نسمع وكذلك أنتم لم تسمعوا يوما أن الملك عين ناطقا باسمه وهو رئيس الطائفة اليهودية بمراكش والصويرة، لأن هذا الشخص يتحدث باسم الملك ونحن لا نعرف كيف يتم هذا الأمر، وهل ستتم محاسبته على هذا الحديث الذي تحدثه باسم الملك؟

وفي كل الأحوال نحن ننتظر وسنرى ما إذا كان هذا الرجل هو من يحكم المغرب فعلا –أي رئيس الطائفة اليهودية في مراكش والصويرة– أم أن للمغرب مؤسساته وقوانينه وأن له سيادته، سيتضح ذلك بعد حين عندما نمتحن قول هذا الصهيوني، لأنه عندما يقول مثل هذا الكلام لم يبق رئيسا للطائفة اليهودية، وبالتالي تجب محاسبته من قبل المغاربة، ومن قبل المؤسسات، ومن قبل القضاء المغربي، لأنه يدعم المجازر الصهيونية عندما يدعم التعاطي مع الكيان الصهيوني، ويقوم بمواجهة مقترح قانون بتجريم مجازره والتطبيع مع الصهاينة.

فنحن استغربنا لهذا القول ولازلنا ننتظر ردة فعل الجهات الرسمية والديوان الملكي بهذا الخصوص، لأن هذا كلام كبير يقال على لسان الملك.

في حديث سابق لكم ذكرتم أن رصيد المطبعين المعروفين هو نتيجة مجهودات عمل الموساد الإسرائيلي بالمغرب، فكيف ذلك؟

نحن نعلم جميعا أن الموساد منذ 1959 على الأقل، إن لم يكن قبل ذلك، ولكن رسميا منذ سنة 1959، دخل بمشروعه في المغرب من أعلى المستويات من المدير المؤسس، وكان مديرا حينها للموساد وهو إيسير هارين، ولست أنا من يقول ولا المناضلين الإسلاميين القوميين أو اليساريين المناهضين للمشروع الصهيوني بل أحد عملاء الكاب1 أي أحد عملاء المخابرات نشر هذا في جريدة الأيام وهو موجود في كتابه وفي السوق الآن، أقصد أحمد البخاري.

فأحمد البخاري يحكي تفاصيل مشروع الموساد منذ 1959 في القرار السياسي في أعلى المستويات، منها مثلا إبدال حكومة عبد الله إبراهيم وإحلال محلها حكومة جديدة بمواصفات حددها بالتفصيل، وإقالة محمد الغزاوي من على مسؤولية المديرية العامة للأمن الوطني والإتيان بأحد الجنرالات من قدماء الجيش الفرنسي بالترتيب، محمد أوفقير، المذبوح، وبوالحمص.

واختير حينها الاختيار الأول الذي هو أوفقير وعندها سيؤسس الكاب1 ويأتي ضباط الموساد للتحقيق وتأديب المغاربة في مختلف المناسبات، وكذلك ضباط المخابرات المركزية الأمريكية وأعطى ثلاثة أسماء ثلاثة كولونيلات من المخابرات CIAالذين كانوا يشرفون على الكاب 1 وتذويب الناس في الأسيد وقتلهم. فبدأت أربعة عقود مما نسميه الآن بسنوات الرصاص ونعمل الجهد لتجاوزها.

فأعشاش الموساد منذ 1959 موجودة في كل مكان في المغرب، ومؤخراً رئيس الكيان الصهيوني شمعون بيريز وسم ضابطا ثانيا في الموساد، وعلق له وساما وشكره على الخدمات التي أسداها لدولة إسرائيل، ولا سيما يقول الرئيس الصهيوني: سنوات خدمته بالدار البيضاء.

ونفس الشيء بالنسبة لعجوز شمطاء شكرها على سنوات خدمتها بالدار البيضاء. وتم توسيم واحد من الستينات وهو يقيم في الدار البيضاء على أنه أسقف يدعى لفيك كاثوليك، ويقوم بأعمال البر والإحسان ليكشف الآن أنه ضابط في الموساد وليس لفيك وليس ومسيحيا.

وكذلك واحد الآن عمره أزيد من ثمانين سنة يقدم نفسه على أنه صحفي ويقوم ببرامج في الصباح وفي المساء في لوكس راديو، اسمه جابرييل بانون، هذا كان المستشار لمدير الطيران الحربي الصهيوني في العدوان الثلاثي سنة 1956 على مصر..إلى آخره.

فأعشاش الموساد حين نتحدث عن أعشاش الموساد فليس انطلاقا من فراغ وإنما بناء على معطيات ومعلومات وليس استنتاجات.

سبق أن طالبتم بفتح تحقيق حول الأموال التي تصرف في (المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية)، و(القناة الأمازيغية)، فما مناسبة طلبكم هذا؟

نحن نقول بأن هناك شبهة كبيرة تطال تدبير المال العام في هاتين المؤسستين، وكما تناهض الفساد في مؤسسات أخرى نحن نتحمل المسؤولية في الكتابة التنفيذية في الشبكة المغربية لحماية المال العام، ونحن واجهنا الفساد في كثير من المؤسسات وطلبنا بمحاسبة مسؤولين كبار من قبيل الوزير مزوار والخازن العام للمملكة بن سودة وغيرهم.

فكما نطالب بفتح تحقيق في هذه المؤسسات وحول الشبهات التي تحول حولها نطالب كذلك بفتح تحقيق في معهد الإيركام وفي القناة الأمازيغية، لأن ما يصلنا أن هناك أدخنة وبالتالي يجب أن ننفخ في هذه النار ليتضح ما يكتنفها من الفساد.

قبل أكثر من سنة أعلن "فرحات مهني" من وسط الكنسيت الصهيوني عن قيام دولة القبائل في الجزائر فهل هناك في المغرب من يرفع دعوات انفصالية مشابهة؟

فرحات مهني بعد دعوته لدولة القبايل في خياله وداخل الكنيست الإسرائيلي صدرت بيانات من كل الأحزاب السياسية في الجزائر تدينه وتعتبره ارتكب خيانة عظمى، والآن يتم استنبات فرحات مهني آخرين في المغرب ولا أحد يدينهم؛ بل تتم مباركتهم من البعض، ونحن نحذر من المشروع الصهيوني الذي يستهدف المنطقة في الجزائر وفي المغرب.

الآن يحضر لتأسيس ما يسمى بجمهورية الريف، وهذا هو المشروع الصهيوأمريكي في المنطقة، لا يهم أن تسمى جمهورية الريف الاشتراكية السوفياتية أو تسمى إمارة الريف الإسلامية الطالبانية أو تسمى أي مسمى آخر، واحد من صناع القرار في السياسة الجيو استراتيجية في الولايات المتحدة الأمريكية هنري كيسنجر قال في مقاله الأخير "النظرية الجديدة في التدخل"، يجب على أمريكا من الآن فصاعدا ألا يهمها نظام هذه الدولة أو تلك، وأن يكون تقدميا أو ديمقراطيا أو ديكتاتوريا وإنما فقط مدى تعاونه مع المصالح الأمريكية. فهم يحضرون بالفعل لتشتيت منطقتنا.

بالأمس كان إقليم شنقيط والآن أصبحت دولة موريطانيا، ونحن الآن بإزاء ما يسمى بالجمهورية الصحراوية في الصحراء، والآن يطالب باستقلال جمهورية الريف إلى آخره، فلا يهمهم كل ذلك، لأن أصحاب هذا المشروع مطمئنين على مائة سنة من الاقتتال.

فمشاريع تشتيت وتقسيم البلد قائمة على قدم وساق، ويسخر لها بعض الموظفين من هؤلاء ولن نتحدث عن أسماء، وإن شئت فعلت ذلك، فهناك أسماء كشفت عن وجهها الحقيقي من الآن نموذج: فهد يعته، وكريم البخاري، وعصيد وغيرهم، هؤلاء يقولون أنهم سيواجهون مقترح قانون تجريم التطبيع بكل ما أوتوا من قوة، فالآن كشفوا عن وجوههم المهنية فهم فرحات مهني آخرين.

ما رأيكم في تأويل رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي للدستور بخصوص المكون العبري، وقوله إن هناك حوالي 900.000 صهيوني من أصول مغربية هم مواطنون كاملو المواطنة، ولهم كامل الحقوق، ومن واجب المغاربة أن يمتنوا معهم العلاقات؟

رأيي أن اليزمي شأنه شأن الآخرين هو بوق صهيوني في المغرب، يدعو كغيره من هذه الأدوات الصغيرة في المشروع إلى تزكية المجازر الصهيونية، لأنه وفق هذا المنطق الذي يؤول التأويل الصهيوني لهذا المقتضى في الدستور فوزير الحرب الصهيوني عامير بيريز الذي كان مسؤولا عن المجازر في الحرب على فلسطين يجب أن يستقبله هنا بالكسكس والبسطيلة، لمجرد أنه مغربي.

ولذا أنا أقول خسئ إدريس اليزمي ومن لف لفه كصهيوني صغير. وأضيف أنه في الوقت الذي يصرف فيه إدريس اليزمي أموالا عامة كرئيس لمؤسستين دستوريتين يرفض استقبال أبناء الشهداء من ضحايا سنوات الرصاص.

وأنا شخصيا أشرفت على إدخال ثلاثة منهم على الأمين العام محمد الصبار بعد أن رفض إدريس اليزمي استقبالهم.
ففي الوقت الذي يرفض استقبال أبناء الشهداء لتسوية وضعيتهم كما يلزمه القانون بذلك باعتبار أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان استمرار لتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، يذهب اليزمي ليسوق للصهيونية والتطبيع وتمتين روابط العلاقة والصداقة مع القتلة الصهاينة. هذا ما لا يقبل على الإطلاق.

تشدد القرارات الصادرة عن جامعة الدول العربية والمؤتمر الإسلامي للتعاون على منع كافة أشكال التعامل والتعاون مع الكيان الصهيوني، فما مدى التزام المغرب بهذه القرارات إذا علمنا أنه وفق (المكتب الإسرائيلي للإحصاء) فإن المبادلات التجارية بين المغرب والكيان الصهيوني تشهد ارتفاعا مطردا من سنة إلى أخرى؟

ما تنشره الجهات الصهيونية من ارتفاع المعاملات التجارية بينها وبين المغرب يسائلها ويسائل الحكومة، ذلك أنه إذا أخذنا الجانب الرسمي فوزير التجارة والصناعة قبل أسابيع، وقد انتقل إلى حقيبة وزارية أخرى هي وزارة الطاقة والمعادن، وهو مناضل وشريك لنا في مجموعة الأعمال الوطنية من أجل فلسطين، وكان أسيرا للجيش الصهيوني في قافلة مرمرة كما تعلمون، الوزير عبد القادر عمارة قال على رؤوس الأشهاد في وسائل الإعلام وفي بث مباشر بأن الحكومة المغربية رسميا لا علاقة لها ولا يمكن أن تكون لها علاقة مع الكيان الصهيوني.
إذا هذا قول لوزير عضو في الحكومة مسؤول على قطاع التجارة والصناعة، ولكنه استدرك وقال بأنه ممكن أن تكون هناك معاملات لكنها تدخل في إطار التهريب والتحايل، بحيث أن الكيان الصهيوني يصدر ويستورد منه المغاربة من خلال شركات ذات شعار أو عنوان آخر كالشركات الإسبانية أو الكندية أو غير ذلك، أما الجانب الرسمي فليست هناك أي علاقة.
ولكن إذا كان هذا هو الموقف الرسمي من قبل الحكومة ومن قبل السياسة العمومية في القطاع الدبلوماسية فالسؤال المطروح إذن من هي الجهة التي تؤشر وتسمح بدخول هؤلاء الصهاينة لأنه في ذلك الحين كان صهيوني داخل البرلمان.

AL BAYANE

Le Maroc au Forum mondial des droits de l'Homme

Réduire les inégalités et lutter contre les violations des droits humains

Les travaux du Forum mondial des droits de l'Homme (FMDH) se sont ouverts, mardi soir à Brasilia, à l'initiative du Secrétariat exécutif du FMDH, avec la participation du Maroc.

La séance d'ouverture, qui s'est déroulée en présence de l'ambassadeur du Maroc au Brésil, Larbi Moukhariq, a été marquée par un hommage rendu à la mémoire de l'ancien président sud-africain, Nelson Mandela, héros de la lutte anti-apartheid, décédé jeudi dernier, à l'âge de 95 ans.

Intervenant à cette occasion, le vice-président brésilien, Michel Tamer, a indiqué que son pays accorde une importance primordiale au volet des droits humains, d'autant plus qu'il a souffert, à un moment donné de l'histoire, de grandes violations en la matière, soulignant la nécessité d'organiser ce forum chaque année.

Il a, par ailleurs, salué la patience, le courage et le combat acharné mené par l'icône anti-apartheid pour la promotion de la démocratie et la lutte contre les discriminations raciales en vue de mettre un terme au régime ségrégationniste qui sévissait en Afrique du Sud.

Le Maroc est représenté à ce forum, qui se poursuivra jusqu'au 13 décembre, par une importante délégation représentant la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH), le Conseil national des droits de l'homme (CNDH), des partis politiques et des médias, outre des militants des droits humains et victimes des violations du polisario à Tindouf, des parlementaires, des acteurs associatifs, des syndicalistes et des enseignants-chercheurs.

Un stand marocain a été mis en place, dans le cadre de ce forum, présentant des différentes publications du CNDH en matière des droits de l'homme.

Conçu pour rassembler des représentants de la société civile, d'organisations internationales et de départements gouvernementaux de différents pays, le FMDH vise à promouvoir un espace de débat public sur les droits de l'homme dans le monde, en insistant sur le respect des différences, la réduction des inégalités et la lutte contre les violations des droits humains. L'ordre du jour de cette rencontre mondiale s'articule autour de trois axes, à travers des conférences, des débats thématiques et des activités auto-organisées, à savoir: «Les Droits de l'Homme comme Drapeau des luttes des peuples», «L'universalisation des droits de l'homme dans un contexte de vulnérabilité» et «La transversalité des droits de l'homme».

Le programme du forum, auquel prennent part les représentants de quelque 80 pays, prévoit également des tables rondes et des débats sur les thèmes: «La conquête des Droits par des Groupes Vulnérables et la Démocratie», «Droits de l'Homme dans le monde du travail», «Droit à la Mémoire, à la Vérité et à la Justice» et «Pour une culture de Droits de l'Homme», entre autres.

Sebbar à Alger

Les recommandations du CNDH sur la migration en voie d'activation

Les mesures recommandées par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) en matière de protection des migrants et des réfugiés au Maroc sont «en voie d'activation», a affirmé, mardi à Alger, le secrétaire général du conseil, Mohamed Sebbar.

S'exprimant dans le cadre d'une conférence internationale sur «La gestion des flux migratoires mixtes», M. Sebbar a relevé que l'application de ces recommandations est devenue effective dès leur présentation début septembre et la publication d'un communiqué du cabinet royal dans lequel le Souverain a pris note des recommandations pertinentes du CNDH et appelé à une approche globale et humaniste, conformément au droit international, dans le cadre d'une coopération multilatérale rénovée.

M. Sebbar a également rappelé la réunion présidée par le Souverain et à laquelle ont assisté le chef du gouvernement et plusieurs ministres, consacrée à la problématique de l'immigration dans la perspective d'établir une nouvelle politique migratoire globale.

Dans son intervention, M. Sebbar a fait une synthèse du rapport 2013 du CNDH intitulé «Etrangers et droits de l'Homme au Maroc: pour une politique d'asile et d'immigration radicalement nouvelle».

Parmi les mesures opérationnelles prévues, M. Sebbar a mentionné l'ouverture à Rabat d'un Bureau des réfugiés et des apatrides, relevant du ministère des Affaires étrangères et de la coopération, ainsi que la publication par le ministère de l'éducation nationale d'une circulaire dans laquelle il fait part de son engagement à faciliter, sur recommandations du CNDH, l'accès des enfants des réfugiés à l'école publique.

Ces recommandations préconisent la mise en œuvre d'une véritable politique publique protectrice des droits, basée sur la coopération internationale et associant la société civile.

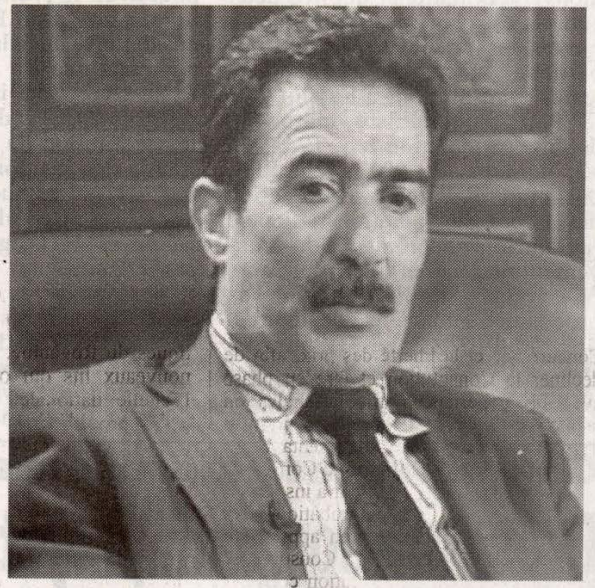

Le CNDH recommande, à cet effet, que cette politique intègre quatre grandes composantes concernant la situation des réfugiés et des demandeurs d'asile, les étrangers en situation administrative irrégulière, la lutte contre la traite des personnes et les étrangers en situation régulière.

M. Sebbar a, d'autre part, attribué les flux des migrants vers le Maroc à plusieurs facteurs, notamment la régression du niveau du développement humain dans les pays subsahariens, les crises politiques et sécuritaires dans d'autres, ainsi que les effets de la crise économique en Europe.

Les flux vers le Maroc de populations venues de très loin (Chinois, Philippins, voire Népalais comme l'ont révélé quelques interpellations) attestent de l'insertion incontestable du Maroc dans la mondialisation des mobilités humaines, a ajouté M. Sebbar.

Cette conférence de deux jours, est co-organisée par la Commission consultative algérienne de promotion et de protection des droits de l'Homme, le Centre italien des réfugiés, l'Union des juristes italiens pour la défense des droits de l'Homme, le Centre international de développement des politiques migratoires et le Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'Homme.

La rencontre vise à formuler des solutions efficaces et durables pour relever le défi de la gestion des flux migratoires mixtes à travers l'adoption d'une approche collective, globale et équilibrée. La rencontre offre une plateforme d'échange d'expériences à travers des ateliers en particulier sur les procédures d'accueil et d'assistance, la protection internationale et la législation relative à l'asile, le retour aux pays d'origine, et la mise en œuvre de l'approche régionale dans le traitement des flux migratoires.

Droits humains

Pas de grande avancée depuis la Constitution de 2011

Le 10 décembre, est célébré la journée mondiale des Droits de l'Homme. Depuis 1948, date de la Déclaration universelle des Droits humains, des étapes ont été franchies, des batailles remportées, des objectifs atteints, mais hélas, plus de 60 ans après, le chemin est encore parsemé d'embûches. L'année 2011 a été particulièrement chargée en événements intenses, que ce soit au Sud ou au Nord. Pour autant, les choses sont loin d'être au beau fixe. Aujourd'hui encore, en 2013, les revendications pour plus de droits persistent. Dans le Sud, on continue de revendiquer des droits politiques et sociaux tandis qu'au Nord, ce sont les droits économiques qui sont à l'ordre du jour. En Tunisie, en Egypte, en Lybie, en Syrie... les populations sont dans la tourmente et l'incertitude. Le cas de la Syrie est particulièrement frappant. La communauté internationale est insensible au sort de la population syrienne. Des centaines d'innocents tombent au quotidien dans l'indifférence totale.

Trop peu pour nous

Au Maroc, l'avènement de la Constitution de juillet 2011 a été porteur d'espoir pour un grand nombre de la population. Le Droit universel était, pour la première fois, consacré par rapport au Droit interne. Deux années se sont alors écoulées, sans que l'on constate d'évolution particulière en matière de promotion de la culture des droits humains, en dehors de la récente et bienvenue régularisation de la situation des migrants sub-sahariens. Cela ne veut pas dire que l'on dénigre toutes les avancées réalisées avant l'avènement de la nouvelle Constitution. Mais, force est de constater que les Droits humains, sous l'ère du Gouvernement Benkirane, sont au point mort, pour les plus optimistes, voire reculent pour les plus pessimistes.

L'injustice, la précarité, l'économie de rente, la discrimination... sont toujours de mise. Alors que le PJD avait fait la promesse, lors de sa campagne électorale, de lutter contre toutes ces formes d'inégalités sociales, les réalisations sont assez maigres. De nouveaux cas de torture, de mauvais traitements infligés à des prisonniers ont été relevés, en attestent les rapports onusiens et du CNDH (Conseil National des Droits de l'Homme). Le dossier des prisonniers du camp de Gdim Izik à Laâyoune est également très peu réjouissant, tout comme celui des salafistes.

D'ailleurs, on se demande à quoi servent les rapports si l'on n'en tient pas compte et que les recommandations restent lettre morte. Les recommandations de l'IER n'ont jamais été mises en œuvre. De même, un an après le rapport du CNDH sur les prisons, de nombreuses recommandations n'ont pas été traduites sur le terrain.

Déconcertant

Concernant les droits des enfants, l'exploitation économique et sexuelle de cette tranche de la population est quasiment banalisée.

Idem pour la situation de la femme. Un don de plus de 497 millions de dirhams pour le financement du programme d'appui à la mise en œuvre du plan gouvernemental pour l'égalité des genres a été accordé au Maroc, mais là encore les avancées restent insignifiantes. L'harmonisation des lois nationales avec les conventions internationales, conformément à la nouvelle Constitution, et la mise en place de l'autorité pour la parité et la lutte contre toutes les formes de discrimination, figurent parmi les enjeux auxquels le gouvernement devrait s'atteler. Ce dernier ambitionne de porter le nombre des femmes responsables dans l'administration publique de 15 à 22 % en 2014.

La violence à l'égard des femmes est toujours très présente. L'enquête de l'institution nationale chargée des statistiques révèle que 8,7% des femmes âgées de 18 à 64 ans (soit 827 000 femmes) ont été exposés, au moins une fois, à un acte de violence sexuelle avec attouchement au cours des 12 mois précédant l'enquête. L'accès à la santé pose également problème pour un grand nombre de nos concitoyens. Notre système de santé est en parfait déphasage avec les normes en matière de droits humains. L'Etat, qui doit garantir, en toute équité, l'accès aux soins de santé à tous a failli à son devoir et à son obligation. Hélas, les Marocains ne sont pas égaux devant la maladie. « L'accès à l'eau salubre et potable et à l'assainissement, l'accès à une quantité suffisante d'aliments sains, la nutrition et le logement, l'hygiène du travail et l'accès à l'éducation et à l'information relatives à la santé, notamment la santé sexuelle et génésique», sont autant de facteurs déterminants de notre santé, selon les normes des instances internationales, mais on en est encore trop loin d'arriver à une situation satisfaisante.

La condition des personnes en situation de handicap n'est non plus réjouissante. Le manque de structures adaptées pour la prise en charge, la scolarisation, et les soins dédiés à cette population est effarant.

Le débat contre la peine de mort est toujours d'actualité, sans véritable avancée. L'article 20 de la Constitution consacre le droit à la vie. Mais depuis l'adoption de la nouvelle Constitution, deux condamnations à la peine de mort ont été prononcées.

C'est dire que le combat se poursuit. On devrait cultiver une nouvelle approche de contestation. Des actions en justice devraient permettre d'évoluer vers de nouveaux horizons dans l'Etat de droit. Pour cela, le Maroc doit d'abord ratifier le protocole facultatif au Pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels, qui institue le mécanisme de plainte contre l'Etat.

Leila Ouazry

Qu'est-ce que le protocole facultatif au Pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels ?

Ce protocole donne à un individu ou à un groupe le droit de porter plainte contre son propre Etat (s'il est signataire dudit protocole), devant un comité de l'ONU, pour violation des droits relatifs au pacte des droits économiques, sociaux et culturels. Ceci doit être considéré comme « un grand pas en avant ». De plus, le comité aura dorénavant pouvoir de s'autosaisir s'il dispose d'informations relatives à de graves violations du pacte. Il peut également prendre des mesures provisoires en cas d'urgence.

Par ailleurs, il demeure important de souligner que ce protocole ne doit aucunement être perçu comme une menace contre les Etats ni un empiétement dans la sphère nationale. En effet, le «comité n'examine aucune communication (plainte) sans avoir vérifié que tous les recours internes ont été épuisés ; cette règle ne s'applique pas dans les cas où la procédure de recours excède des délais raisonnables », article 3 du présent protocole.

Peine de mort

Le Parlement se saisit de la question abolitionniste

15201 14

Le Parlement a accueilli pour la première fois un séminaire sur l'abolition de la peine de mort. Plus de 120 personnalités ont pris part à cette rencontre tenue le 10 et 11 décembre sur le thème de « Parlement, réforme pénale et abolition de la peine de mort ».

125 condamnés à mort attendent dans le couloir de la mort.

Les parlementaires marocains s'intéressent de plus en plus au débat sur l'abolition de la peine de mort. L'hémicycle a accueilli un séminaire dans ce sens avec la participation de plus de 120 personnalités. Des parlementaires des deux Chambres, des avocats, des acteurs associatifs, des membres du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et d'autres organisations actives dans le militantisme en faveur des droits de l'Homme se sont donné rendez-vous le 10 et 11 décembre au sein du Parlement afin de discuter des possibilités d'abolition de cette peine.

Le séminaire, qui s'est déroulé sur le thème de «Parlement, réforme pénale et abolition de la peine de mort», a connu l'organisation de plusieurs séances de travail. La première a été consacrée à la présentation de l'argument religieux, humain et constitutionnel.

Les deux autres séances du séminaire se sont déroulées autour des thèmes : «réforme pénale et peine de mort» et «l'abolition de la peine de mort et le rôle des parlementaires». Ces deux séances ont été consacrées à l'exposition des pistes de réformes dans une perspective abolitionniste. Les participants ont pu aussi avoir une idée sur les expériences régionales et internationales en la matière. Les différents intervenants lors de ces deux journées d'étude ont insisté sur l'importance de l'abolition de cette peine jugée «inhumaine». La présidente du réseau des parlementaires marocains contre la peine de mort, organisateur de l'événement, Mme Khadija Rouissi, a insisté de son côté sur l'importance de l'abolition de la peine comme un premier pas vers la réforme du système judiciaire, tout en soulignant son inefficacité dans la lutte contre le crime. La parlementaire du Parti de l'authenticité et de la modernité (PAM) n'a pas omis de signaler que la peine de mort était contraire au principe de la «justice» et que son caractère «inhumain» s'opposait aux principes des droits de l'Homme dans le contexte actuel.

Le groupe socialiste était quant à lui passé à l'acte, à la Chambre des représentants. Les députés socialistes avaient fait une proposition de loi visant l'abolition de la peine de mort et son remplacement par une perpétuité assortie de la privation de présenter une demande de grâce. Pour le groupe parlementaire de l'USFP, cette proposition allait dans le sens de la poursuite de la mise en place d'un État de droit et du respect des droits de l'Homme. Pour défendre leur thèse abolitionniste, les socialistes affirment que l'islam consacre au droit à la vie une place prépondérante et particulière en interdisant de tuer injustement.

Les socialistes avancent aussi des arguments faisant référence à la Constitution marocaine adoptée en juillet 2011. La Loi suprême du Royaume stipule en effet que le pays s'engage à respecter les droits de l'Homme et les conventions internationales en la matière. Elle consacre aussi un volet important au droit à la vie et son article 20 stipule clairement que «le droit à la vie est le droit premier de tout être humain. La loi protège ce droit» affirme le groupe. Intervenant lors de cette rencontre, l'avocat Me Abderrahim Jamai, coordinateur de la coalition marocaine contre la peine de mort a relevé qu'il y avait plus de 100 prisonniers au Maroc condamnés à mort et qui vivent dans des conditions déplorables dans les prisons marocaines. Le bâtonnier a exprimé son refus de toute «politisation» de cette cause en demandant une abolition complète de la peine pour mettre fin au moratoire en cours au Maroc depuis 1993. ■

Ayoub Lahrache

La promotion des droits de l'Homme requiert la création d'espaces institutionnels de concertation et d'évaluation (Harzenni)

Brasilia - La promotion des droits de l'homme requiert la création d'espaces institutionnels inclusifs de concertation et d'évaluation, a affirmé, mercredi à Brasilia, l'ancien président du **Conseil consultatif des droits de l'homme (CCDH)**, Ahmed Harzenni.

"Les parlements ne suffisent plus pour cadrer ces droits", a-t-il dit lors d'une table ronde dans le cadre du Forum mondial des droits de l'homme, soulignant la nécessité de se doter d'instruments légaux susceptibles d'assurer un meilleur suivi.

Par ailleurs, a-t-il noté, les excuses pour les violations graves des droits de l'homme ne sont pas suffisantes. Il est impératif, selon lui, de prévoir des programmes de réparation collective de préjudices subis pendant les périodes de répression, soulignant la nécessité de créer des assemblées et des observatoires indépendants pour garantir le respect de ces droits et pouvoir mesurer exactement l'évolution des libertés.

Il a cité, dans cette perspective, l'expérience pionnière du Maroc dans ce domaine, à travers la création du CCDH, de l'Instance équité et réconciliation (IER) et du Conseil national des droits de l'homme (CNDH).

http://www.mapexpress.ma/actualite/la-promotion-des-droits-de-lhomme-requiert-la-creation-despaces-institutionnels-de-concertation-et-devaluation-harzenni/

Migrants et réfugiés au Maroc :Les recommandations du CNDH "en voie d'activation"

Les mesures recommandées par le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** en matière de protection des migrants et des réfugiés au Maroc sont "en voie d'activation", a affirmé, mardi à Alger, le secrétaire général du conseil, Mohamed Sebbar.

Participant à une conférence internationale sur "La gestion des flux migratoires mixtes", M. Sebbar a relevé que l'application de ces recommandations est devenue effective dès l'appel du Souverain à établir une nouvelle politique migratoire globale.

Parmi les mesures opérationnelles prévues dans le cadre de cette politique, M. Sebbar a mentionné l'ouverture à Rabat d'un Bureau des réfugiés et des apatrides, ainsi que la publication par le ministère de l'Education nationale d'une circulaire dans laquelle il fait part de son engagement à faciliter l'accès des enfants des réfugiés à l'école publique.

Le **CNDH** a aussi recommandé que cette politique migratoire intègre quatre grandes composantes concernant la situation des réfugiés et des demandeurs d'asile, les étrangers en situation administrative irrégulière, la lutte contre la traite des personnes et les étrangers en situation régulière.

Le Maroc dans la mondialisation des mobilités humaines

Cette régularisation devrait se faire tout au long de l'année 2014.

Mohamed Sebbar a, d'autre part, attribué les flux des migrants vers le Maroc à plusieurs facteurs, notamment la régression du niveau du développement humain dans les pays subsahariens, les crises politiques et sécuritaires dans d'autres, ainsi que les effets de la crise économique en Europe.

Les flux vers le Maroc de populations venues de très loin (Chinois, Philippins, Népalais...) attestent de l'insertion incontestable du Maroc dans la mondialisation des mobilités humaines, a ajouté M. Sebbar.

Cette conférence de deux jours est co-organisée notamment par la Commission consultative algérienne de promotion et de protection des droits de l'Homme, le Centre international de développement des politiques migratoires et le Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'Homme.

La rencontre vise à formuler des solutions efficaces et durables pour relever le défi de la gestion des flux migratoires mixtes à travers l'adoption d'une approche collective.

http://www.aufaitmaroc.com/actualites/maroc/2013/12/11/les-recommandations-du-cndh-en-voie-dactivation_216974.html#.UqmKs_RdW_u

http://www.communique-de-presse.ma/edu-les-recommandations-du-cndh-en-voie-dactivation/?utm_source=rss&utm_medium=rss&utm_campaign=edu-les-recommandations-du-cndh-en-voie-dactivation

المعتقلون السياسيون في وقفة احتجاجية ردا على تأخر تسوية أوضاعهم

«مدار والو مدار والو.... هاذ المجلس مشي فحالو» واحد من الشعارات القوية، التي صدحت بها حناجر المعتقلين السياسيين السابقين صباح أمس، في وقفة احتجاجية أمام مقر **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، مطالبين بالإسراع بتسوية أوضاعهم.

وعلى امتداد أكثر من ساعة ونصف، عمر الوقفة الاحتجاجية، لم يسلم محمد الصبار، المعتقل السياسي السابق، والذي يتولى الأمانة العامة للمجلس الوطني لحقوق الانسان من انتقادات المحتجين، والتي لخصوها في شعار «دور وجهو للبراني.. داير راسو هاني والضحايا كتعاني»، الذي تردد عشرات المرات، في وقفة كان فيها المعتقلون السياسيون السابقون مؤازرين بعائلات شهداء إضراب 81 بالدار البيضاء.

وإذاكانت الوقفة التي اختار لها، ضحايا ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان شعار «التنفيذ الفوري لتوصيات هيأة الإنصاف والمصالحة»، يقول بلحاج لغنيمي عن التنسيقية الوطنية للمعتقلين السياسيين السابقين «تعد محطة نضالية أخرى في مسلسل النضالات التي يخوضها المعتقلون السياسيون من أجل إقرار حقوقهم»، فإن كثيرا من هذه المطالب لا يحتاج إلا للتنفيذ بعد صدور مرسوم رئيس الحكومة عبد الإله بن كيران، في التاسع من أكتوبر الماضي.

غير أن المعتقلين السياسيين السابقين، الذين اختاروا تنظيم وقفة احتجاجية بالتزامن مع تخليد العالم لليوم العالمي لحقوق الإنسان، الذي يصادف يوم 10 أكتوبر من كل عام، «يريدون الإسراع في تفعيل مرسوم رئيس الحكومة»، يؤكد لغنيمي، الذي لم يخف تخوفه من تماطل الحكومة في تنفيذه.

المعتقلون السياسيون السابقون، الذين سبق لهم أن خاضوا اعتصاما مفتوحا أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان منذ 22 من غشت الماضي، ولم يتم تعليقه إلا بعد أن تدخل «المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف» على الخط قبل أسبوعين والتزامه بالدفاع عن مطالبهم، مازالوا يحملون مسؤولية تعثر تسوية ملفاتهم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، على اعتبار يقول لغنيمي، أنه هو «الجهة المخول لها بمتابعة وتنفيذ توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة».

وتتوزع مطالب ضحايا ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والذين يعاني «معظمهم من أمراض مزمنة كالسكري وارتفاع ضغط الدم»، يقول المصدر ذاته، على عدة مستويات، فحسب بلاغ لتنسيقيتهم الوطنية، فهناك مطلب التسوية العاجلة للوضعية الإدارية و المالية للمطرودين من العمل جراء الانتهاكات التي لحقتهم، و ذلك وفق قاعدة الإنصاف و المساواة بين الضحايا، إضافة إلى مطلب آخر يتمثل في استكمال الإجراءات الإدارية و المالية و كافة الاستحقاقات بالنسبة للمدمجين في الوظيفة العمومية و شبه العمومية .

ولا تتوقف مطالب المعتقلين السياسيين السابقين عند هذا الحد، فبالإضافة إلى المطالب السابقة، يطالبون الحكومة بالإسراع بالإدماج الاجتماعي لعدد من الضحايا بالاستجابة لطلباتهم، و ذلك بتسليم السكن أو المأذونيات أوالتعويض عن السكن لمن رغب في ذلك، مع إصدار توصيات تكميلية بالنسبة للذين لم يحصلوا عليها بعد.

وإذا كان المرسوم الذي وقعه رئيس الحكومة في أكتوبر الماضي، قد أعاد الأمل من جديد للمعتقلين السياسيين السابقين وأن ملفاتهم ستأخذ طريقها إلى الحل، فإن استثناءه لأصحاب الملفات المصنفة خارج الأجل، جعلهم يتخوفون عن مصيرهم، فبلاغ التنسيقية يعيد التأكيد على ضرورة «إصدار توصيات بالإدماج الاجتماعي بالنسبة لهذه الفئة»، التي قال عنها أحد المعتقلين ، إنها «لا يمكن أن تحرم من التعويض وقد عانت الويلات مثل باقي المعتقلين السياسيين

http://www.marocpress.com/alahdat-almaghribia/article-363251.html

L'abolition de la peine de mort s'invite au parlement

Au cours de ce colloque de deux jours, initié par le Réseau des parlementaires marocains contre la peine de mort, les participants ont souligné la nécessité, pour le Maroc, de procéder à l'abolition de cette peine, en harmonie avec les dispositions de la nouvelle constitution et les recommandations de l'Instance équité et réconciliation et du **Conseil national des droits de l'Homme**, ainsi qu'en droite ligne du choix stratégique irréversible du Royaume en faveur de la promotion des droits humains.

Ils ont ainsi émis des recommandations rejetant la substitution de la peine de mort, au cas où elle est supprimée, par la réclusion à perpétuité, proposant en lieu et place une détention allant jusqu'à 15 ans.

Après avoir appelé à la cessation des condamnations à la peine capitale et à l'amélioration des conditions de détention des condamnés à mort au Maroc, ils ont insisté sur l'impératif de garantir les ressources humaines nécessaires au bon fonctionnement du système judiciaire et de dispenser des formations aux magistrats sur le pluralisme linguistique et l'ouverture culturelle.

Il convient, ont-ils dit, de faire le lien entre l'abolition totale de la peine capitale et la réforme globale de l'arsenal juridique marocain (code pénal, code de procédure pénale, code de justice militaire), estimant nécessaire que le Maroc "vote en faveur de la résolution de l'assemblée générale de l'ONU appelant à un moratoire sur la peine de mort, en vue de son abolition".

Les travaux de ce colloque ont gravité autour de trois séances, à savoir "l'abolition de la peine de mort: une nécessité de grande actualité", "la réforme pénale et la peine de mort: parcours vers l'annulation" et "le rôle des parlementaires dans l'abolition de la peine capitale".

Fondé le 26 février dernier, le Réseau des parlementaires marocains contre la peine de mort, qui comprend 210députés, s'active pour mobiliser le soutien nécessaire à l'abolition définitive de la peine de mort sur les plans national, régional et international.

Cette structure oeuvre ainsi à officialiser le moratoire sur les exécutions appliqué par le Maroc, à mettre en oeuvre les dispositions constitutionnelles relatives à la protection du droit à la vie et l'interdiction de la torture et de toutes les formes de traitements cruels et à réformer la législation pénale marocaine sur la base d'une politique pénale et répressive à caractère humain et éducatif.

http://www.marocjournal.net/actualites/41559.html

Sebbar à Alger: Les recommandations du CNDH sur la migration "en voie d'activation"

Les mesures recommandées par **le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** en matière de protection des migrants et des réfugiés au Maroc sont "en voie d'activation", a affirmé, mardi à Alger, le secrétaire général du conseil, Mohamed Sebbar.

S'exprimant dans le cadre d'une conférence internationale sur "La gestion des flux migratoires mixtes", M. Sebbar a relevé que l'application de ces recommandations est devenue effective dès leur présentation début septembre et la publication d'un communiqué du cabinet royal dans lequel le Souverain a pris note des recommandations pertinentes du **CNDH** et appelé à une approche globale et humaniste, conformément au droit international, dans le cadre d'une coopération multilatérale rénovée.

M. Sebbar a également rappelé la réunion présidée par le Souverain et à laquelle ont assisté le chef du gouvernement et plusieurs ministres, consacrée à la problématique de l'immigration dans la perspective d'établir une nouvelle politique migratoire globale.

Dans son intervention, M. Sebbar a fait une synthèse du rapport 2013 du **CNDH** intitulé "Etrangers et droits de l'Homme au Maroc: pour une politique d'asile et d'immigration radicalement nouvelle".

Parmi les mesures opérationnelles prévues, M. Sebbar a mentionné l'ouverture à Rabat d'un Bureau des réfugiés et des apatrides, relevant du ministère des Affaires étrangères et de la coopération, ainsi que la publication par le ministère de l'éducation nationale d'une circulaire dans laquelle il fait part de son engagement à faciliter, sur recommandations du **CNDH**, l'accès des enfants des réfugiés à l'école publique.

Ces recommandations préconisent la mise en œuvre d'une véritable politique publique protectrice des droits, basée sur la coopération internationale et associant la société civile.

Le CNDH recommande, à cet effet, que cette politique intègre quatre grandes composantes concernant la situation des réfugiés et des demandeurs d'asile, les étrangers en situation administrative irrégulière, la lutte contre la traite des personnes et les étrangers en situation régulière.

M. Sebbar a, d'autre part, attribué les flux des migrants vers le Maroc à plusieurs facteurs, notamment la régression du niveau du développement humain dans les pays subsahariens, les crises politiques et sécuritaires dans d'autres, ainsi que les effets de la crise économique en Europe.

Les flux vers le Maroc de populations venues de très loin (Chinois, Philippins, voire Népalais comme l'ont révélé quelques interpellations) attestent de l'insertion incontestable du Maroc dans la mondialisation des mobilités humaines, a ajouté M. Sebbar.

http://www.atlasinfo.fr/Sebbar-a-Alger-Les-recommandations-du-CNDH-sur-la-migration-en-voie-d-activation_a47845.html

Cette conférence de deux jours est co-organisée par la Commission consultative algérienne de promotion et de protection des droits de l'Homme, le Centre italien des réfugiés, l'Union des juristes italiens pour la défense des droits de l'Homme, le Centre international de développement des politiques migratoires et le Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'Homme.

La rencontre vise à formuler des solutions efficaces et durables pour relever le défi de la gestion des flux migratoires mixtes à travers l'adoption d'une approche collective, globale et équilibrée.

La rencontre offre une plateforme d'échange d'expériences à travers des ateliers en particulier sur les procédures d'accueil et d'assistance, la protection internationale et la législation relative à l'asile, le retour aux pays d'origine, et la mise en œuvre de l'approche régionale dans le traitement des flux migratoires.

S.A.R. la Princesse Lalla Salma visite la Fondation du Qatar pour l'éducation,... : El Hiba : le Maroc a fait des droits de l'Homme un axe essentiel de sa diplomatie

S'exprimant à l'ouverture d'un colloque international sur le «suivi des recommandations du mécanisme de l'Examen périodique universel et planification stratégique en matière des droits de l'Homme», M. El Hiba a souligné que le Royaume adoptait cette démarche dans ses relations avec le système des Nations unies et dans son entourage régional, notamment maghrébin, arabe, musulman, euro-méditerranéen et africain. Le processus de réformes engagées par le Maroc connaît un changement qualitatif depuis une décennie, a-t-il ajouté, notant que le Maroc est passé de l'adoption explicite des valeurs et des standards universels des droits de l'Homme, notamment à travers la dernière réforme constitutionnelle, à la mise en œuvre effective de ces valeurs et standards dans ses nombreuses politiques et programmes sectoriels.

Le Maroc a pris des initiatives importantes dans le domaine de la protection et la promotion des droits de l'Homme, a dit le délégué interministériel, citant en particulier les décisions visant à rétablir la vérité, la justice, la réparation et les garanties de non-répétition ainsi que les décisions relatives à l'assistance technique aux pays en développement, aux disparitions forcées et à la déclaration conjointe de 2012 sur «l'impact de la corruption sur la jouissance des droits de l'Homme», qui a été soutenue par les deux tiers des États membres des Nations unies. Il a également rappelé la contribution du Maroc, dans le cadre du Conseil des droits de l'Homme de l'ONU, à l'instauration de plusieurs mesures spéciales, notamment le groupe de travail sur la discrimination à l'égard des femmes dans la législation et la pratique et les rapporteurs spéciaux sur le droit à l'eau potable, à l'assainissement et au rassemblement pacifique. M. El Hiba a ajouté que la constitutionnalisation de la suprématie du droit international sur le droit interne marocain, la reconnaissance et le respect de la diversité culturelle et l'incrimination de la torture, de la disparition forcée et de la détention arbitraire constituent, parallèlement à la décision de s'ouvrir à toutes les procédures spéciales du CDH, un tournant décisif qui confirme l'engagement du Maroc en faveur de la protection et la promotion des droits de l'Homme.

De son côté, le président du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)**, Driss El Yazami, a affirmé dans une déclaration à la MAP que le Maroc a œuvré au cours de ces dernières années, grâce aux efforts collectifs soutenus par la communauté internationale, notamment l'Union européenne, à élaborer deux mécanismes déterminants pour une planification stratégique dans le domaine des droits de l'Homme, le premier d'entre eux étant le plan d'action national en matière de démocratie et des droits de l'Homme.

http://www.devanture.net/news.php?id=82838

«Droits de l'Homme & Entreprises» : L'expérience marocaine exposée à Genève

«Les actions mises en œuvre portent non seulement sur la promotion de la responsabilité sociale des entreprises (RSE), mais aussi leur incitation à observer les principes directeurs de l'Onu en la matière», a expliqué Albert Sasson, conseiller auprès de la présidence du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).**

Sasson fait partie d'une délégation du CNDH et de la Confédération générale des entreprises du Maroc (CGEM) qui prend part à ce Forum sur «les entreprises et les droits de l'Homme».

Le Conseil, a-t-il déclaré à la MAP, accompagne depuis des années la dynamique enclenchée dans le domaine de la RSE, en coopération avec la CGEM, laquelle s'est dotée d'un label-qualité pour les entreprises et d'une charte de responsabilité sociale

«Le CNDH souhaite aller plus loin, à l'instar des instances de l'Onu», a indiqué le conseiller, expliquant que l'institution nationale encourage les entreprises à se conformer aux principes directeurs établis par le rapporteur spécial chargé des droits de l'Homme et des sociétés transnationales.

Ces principes se rapportent au respect des droits fondamentaux du travail, à l'interdiction du travail des enfants, au droit de grève et au droit à la santé. «A ce stade, l'Etat a pour mission non pas seulement de protéger, mais aussi de veiller à l'application et au respect de la loi», a-t-il relevé.

Il a, dans ce contexte, rappelé la participation du Maroc à une conférence régionale des institutions nationales africaines des droits de l'Homme (RINADH), tenue fin novembre à Akkra sur la même thématique des entreprises et droits de l'Homme.

«Nous avons mis en relief ce qui a été fait dans le Royaume ces dernières années, notamment sur le plan de la régionalisation du CNDH», a précisé Sasson en qualifiant de singulière la démarche du conseil qui compte 13 commissions régionales chargées d'observer la situation des droits de l'Homme à travers le territoire national.

Le Conseil siège à l'organe exécutif du RINADH au nom des pays d'Afrique du Nord aux côtés de trois autres membres représentatifs, chacun, d'une région du continent, en plus du Ghana en sa qualité de président du réseau.

«Notre présence au sein du réseau africain est d'une grande importance», a estimé M. Sasson, qui juge opportun pour le Maroc de mieux faire connaitre son modèle des droits de l'Homme en Afrique, y compris ses actions mises en œuvre dans les provinces sahariennes.

http://www.devanture.net/news.php?id=83060

Selon cet expert, la participation marocaine à la conférence d'Akkra «a été appréciée à bien des égards et ses différentes contributions ont été bien accueillies». Cette rencontre, a-t-il dit, a également permis au CNDH de nouer et consolider des partenariats avec des institutions similaires qui souhaitent tirer profit de l'expérience marocaine.

De son côté, Saïd Sekkat, membre du CNDH et président de la commission RSE Label à la CGEM, a souligné l'importance du travail mis en œuvre au sein de la confédération pour doter le Royaume d'un référentiel propre en la matière.

«Nous avons développé depuis 2005 un référentiel propre, adapté à l'économie marocaine tout en s'inspirant des normes universelles», a-t-il déclaré à la MAP.

D'après Sekkat, la grande innovation est la création d'un label, un outil d'évaluation pour voir comment une entreprise se situe vis-à-vis de la RSE. Il s'agit, selon lui, d'une démarche volontaire pour les entreprises qui s'engagent sur divers axes, dont le plus important est celui des droits humains en termes de liberté syndicale, de règlement des conflits, d'arbitrage et d'égalité des chances.

Les débats du Forum de l'Onu sur les entreprises et les droits de l'Homme portent aussi sur l'accès des victimes aux recours judiciaires et non judiciaires et la situation des défenseurs des droits de l'Homme confrontés aux violations des entreprises.

La délégation marocaine est également de composée de Nabila Tbeur, directrice exécutive de la commission du CNDH pour la région de Casablanca-Settat et Amina Salhi, cadre au Conseil.

Journée internationale des droits de l'Homme : Le Maroc sur la bonne voie

Les avancées réalisées par le Maroc en matière des droits de l'Homme durant les deux dernières décennies sont indéniables. le pays a fait le choix de tourner la page sur des années noires.

Les avancées réalisées par le Maroc en matière des droits de l'Homme durant les deux dernières décennies sont indéniables. Partie à la grande majorité des conventions internationales régissant les droits de l'Homme, en particulier les sept principaux instruments, le pays a fait le choix de tourner la page sur des années noires. Aujourd'hui, le Maroc peut s'enorgueillir d'avoir emprunté, depuis une vingtaine d'années déjà, le chemin de la reconnaissance et de la protection des droits de l'Homme avec en prime la consolidation d'un État de droit.Sur ce registre, justement, les faits ne manquent pas. Le processus de réformes débute en 2000 par la consécration du nouveau concept de l'autorité. Puis viendra la réforme de la Moudawana, initiée par Feu Abdelhadi Boutaleb. Le 17 octobre 2001, SM le Roi Mohammed VI prononce un discours à Ajdir où le Souverain consacre la composante amazighe comme partie indivisible du contexte pluriculturel marocain, dans ses dimensions de langue, de culture et d'histoire. Le discours sera suivi de l'annonce officielle de la création de l'Institut royal de la culture amazighe (IRCAM).L'installation de l'Instance équité et réconciliation (IER) en 2004, quoique certaines voix avancent toujours que ses recommandations n'aient pas été suivies à la lettre, a été l'expérience qui allait marquer un tournant majeur dans l'établissement du principe des droits de l'Homme au Maroc. Les essais vont alors suivre en chaîne.Certains réussis, comme l'Initiative nationale pour le développement humain (INDH), dirigée de près par le Souverain lui-même, la création du **Conseil national des droits de l'Homme et ses antennes** (aujourd'hui avérées louables d'ailleurs), ou encore l'installation du Conseil économique et social (puis environnemental) qui allait désormais avoir comme mission de collaborer à l'élaboration d'une charte sociale entre les différentes composantes du tissu politico-socio-économique. Pourtant, et malgré l'avènement d'une nouvelle Constitution en 2011 qui a fait le choix irréversible de faire du pays un Etat de droit, avec comme base le respect des droits de l'Homme dans leur universalité, d'autres expériences attendent toujours de rejoindre le chemin de la réussite. Pour les ONG, c'est d'abord la volonté politique qui décidera de la consécration définitive du principe des droits de l'Homme dans le pays. Sur un ton de désolation, Khadija Ryadi, ancienne présidente de l'Association marocaine des droits humains (AMDH) et qui devrait recevoir aujourd'hui même le Prix des Nations Unies des droits de l'Homme, a déclaré à ALM que «l'impunité est la grande tache noire qui entrave aujourd'hui le travail réalisé en matière de consécration du principe des droits de l'Homme». Si l'allusion de Ryadi paraît rejoindre les propos du chef de gouvernement, Abdelilah Benkirane, qui avait déclaré il y a un peu plus d'un an qu'il n'y aurait pas de suites aux grandes affaires de dilapidation des deniers publics, il n'en demeure pas moins que la fin de l'impunité est reprise comme leitmotiv par les défenseurs des droits de l'Homme.

http://www.devanture.net/news.php?id=83264

L'élection du Royaume au Conseil des droits de l'Homme de l'ONU est certes une reconnaissance des efforts consentis en la matière. Elle devra, de l'avis des droits-de-l'hommiste, être suivie d'une stratégie claire du gouvernement pour accélérer les réformes vers l'installation définitive d'un État de droit.Le Maroc a, depuis plusieurs années, fait d'énormes efforts dans le domaine de la lutte contre la détention arbitraire, a affirmé, jeudi à Rabat, El Hadji Malick Sow, président du Groupe de travail des Nations Unies sur la détention arbitraire (GTDA), en visite dans le Royaume jusqu'au 18 décembre, à l'invitation du gouvernement marocain.Cette visite, qui s'inscrit dans le cadre de l'ouverture et de l'interaction du Maroc avec les mécanismes du système onusien des droits de l'Homme et de son choix stratégique et irréversible en la matière, vise à éclairer les experts du GTDA sur les différentes réformes enclenchées par le Royaume dans les domaines de la justice et des droits de l'Homme, notamment en ce qui concerne la détention arbitraire.«Le Maroc a fait d'énormes efforts depuis plusieurs années dans ce domaine», a affirmé M. Sow, à l'issue d'une réunion avec le délégué interministériel aux droits de l'Homme El Mahjoub El Hiba, notant qu'il existe quelques difficultés à régler pour faire davantage d'avancées.Dans cette perspective, a fait observer le responsable onusien, le gouvernement marocain a mis en chantier un projet de réforme du Code de procédure pénale qui sera achevé d'ici 2014, soulignant que sa délégation profitera de cette visite pour apporter sa contribution dans l'élaboration de ce code dans le cadre des recommandations qui seront faites à l'issue de cette visite. Ce Code sera particulièrement important pour un meilleur fonctionnement du système judicaire qui prend en compte les normes d'un procès équitable, a-t-il ajouté. La visite de la délégation du GTDA a débuté «dans un climat de confiance et de franchise», a souligné M. El Hiba, ajoutant que les membres de la mission onusienne ont exprimé leur satisfaction du long processus de réformes entrepris au Maroc depuis plus de 20 ans.Ce processus a pu démontrer la position qu'occupe le Maroc à l'échelle régionale et internationale dans le domaine des droits de l'Homme à travers son expérience en matière de justice transitionnelle et de planification stratégique en coordination avec le système onusien des droits de l'Homme, a poursuivi le délégué interministériel.

Driss El Yazami : « l'université appelée à renforcer la recherche sur les phénomènes migratoires »

Le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) Driss El Yazami a invité l'université à apporter sa contribution à la nouvelle politique que le Maroc s'emploie à mettre en œuvre dans le domaine de la gestion des flux migratoires.

El Yazami, qui intervenait lundi à Fès lors d'un séminaire sur les "Politiques publiques au Maroc en matière d'immigration : Réalité et défis futurs" organisé par la Commission régionale des droits de l'Homme à Fès-Meknès, a indiqué que l'université est appelée à renforcer la recherche dans le domaine de l'émigration, grâce à ses nombreux laboratoires et centres de recherches qui regorgent de compétences et d'experts, précisant que la recherche académique est un levier principal et un mécanisme efficace dans le cadre de toute approche visant à traiter la problématique de l'immigration.

Il a ajouté que cette nouvelle politique migratoire doit garantir la protection des droits de l'Homme, renforcer la coopération internationale et mettre à contribution la société civile pour permettre au Maroc de constituer un modèle pour les autres pays du Sud faisant face à de telles problématiques.

Il a fait remarquer que l'élaboration de la nouvelle politique migratoire a été dictée par le fait que le Maroc est devenu une terre de migration, après avoir constitué durant plusieurs années un lieu de passage des Subsahariennes vers l'Europe.

Ce changement, a-t-il dit, a impliqué la mise en place d'une nouvelle approche de gestion des flux migratoires basée sur le respect des droits de l'Homme pour garantir la dignité des migrants et sur l'échange entre les différentes cultures et civilisations.

Pour le **CNDH**, ce rapport peut être considéré comme les premières prémices d'une politique publique intégrée dans le domaine de l'émigration basée sur les principes du respect de la dignité humaine telle qu'elle est reconnue dans les conventions internationales.

Les interventions porteront en particulier sur la nouvelle politique marocaine en matière de demande d'asile et d'immigration, l'immigration en tant que facteur d'un nouveau positionnement géopolitique du Maroc en Afrique, les Subsahariens au Maroc entre le droit international de demande d'asile et le droit international d'immigration et le rôle de la société civile dans le domaine de l'opération exceptionnelle de la régularisation des sans-papiers au Maroc.

http://www.marance.info/Driss-El-Yazami-l-universite-appelee-a-renforcer-la-recherche-sur-les-phenomenes-migratoires_a2120.html